لها حق اختيار احد المستقلين الاربعة في اللجنة ورشحت السيد صلاح صلاح ، المعين في المجلس على قائمة الاتحادات الشعبية . ونتيجة لهذه المحادثات قدم للمجلس في جلسته الختامية (بعد ان قدم ياسر عرفات استقالة اللجنة التنفيذية السابقة) اقتراح باسماء ١٣ شخصا يشكلون اللجنة التنفيذية الجديدة ، (٤ من فتح ٢ صاعقة — ١ ديمقراطية — ١ شعبية — ١ جبهة تحرير — ٤ مستقلون) . وبرزت اثناء عملية الانتخاب ملاحظات جديرة بالتسجيل :

١ — ان المستقلين طالبوا بان يكون لهم الحق في اقتراح مندوبيهم الاربعة في اللجنة التنفيذية . وبناء على ذلك تم ترشيح حوالي ١٣ شخصا من المستقلين . ولكن بعد مداولات عديدة انسحب كافة المستقلين الذين رشحوا ، وبقي فقط العميد عبد الرزاق اليحيى .

٢ — جرى ولاول مرة التصويت على اعضاء اللجنة التنفيذية فردا فردا . وفي عملية التصويت فازت القائمة المقترحة . بينما لم يستطع العميد اليحيى الحصول على الاصوات المطلوبة . ويعود ذلك بشكل اساسي الى وجود اعتراض قانوني على ترشيحه لعضوية اللجنة التنفيذية ، فهو باعتباره قائدا للجيش تعينه اللجنة التنفيذية ويكون تحت امرتها ، وكان الاعتراض يقول انه نظرا لهذه الحالة القانونية لا يجوز انتخابه عضوا في اللجنة . بينما كان انصار ترشيحه يرون في عضوية قائد الجيش في اللجنة التنفيذية فرصة عملية لتخطي كثير من الاشكالات وسوء الفهم والمتاعب التي تنشأ في مسيرة العمل بين اللجنة والجيش . وقد اتفق في النهاية ، ان يتم استدعاء قائد الجيش ليحضر كل اجتماعات اللجنة التنفيذية بطلب منها .

٣ — وجرى ايضا ولاول مرة اثناء عملية انتخاب رئيس الصندوق القومي ان تم ترشيح اكثر من شخص (٤ اشخاص) . ولاول مرة ايضا وضع احد المرشحين وهو الدكتور يوسف صايغ عدة شروط لموافقته على ترشيح نفسه ، ومن هذه الشروط : توفير القيادة الجماعية ، وتحقيق وحدة الجباية خلال شهر واحد . وقد انسحب المرشحون الثلاثة الاخرون لصالحه ففاز بالتزكية .

موضوع اللجنة المركزية : دار جدل طويل في مناقشات لجنة الوحدة الوطنية حول اللجنة المركزية . فبينما كانت المنظمات متحمسة لبقائها كانت العناصر المستقلة متحمسة لالغائها . الا ان هذا الجدل انتهى بتثبيتها في توصيات اللجنة مع تغيير في اسلوب تشكيلها . فبينما كانت في السابق تضم ممثلا اول عن كل منظمة فدائية ، جاءت الصيغة الجديدة لتقول بوجود (عضو عن كل تنظيم قتالي لم يشترك في اللجنة التنفيذية) . وحين رفض المجلس توصيات اللجنة كان ذلك يعني رفض وجود اللجنة المركزية ، خاصة وان البرنامج السياسي والتنظيمي الذي أقر في الدورة الثامنة والذي طالب المجلس بالاعتماد عليه في صياغة علاقات الوحدة الوطنية كان قد ترك موضوع اللجنة المركزية معلقا . ولذلك وبالرغم من رفض المجلس لتوصيات لجنة الوحدة الوطنية فقد طرح موضوع اللجنة المركزية للبحث من جديد ، وفي هذا البحث قيل ان كثيرا من امور العمل الفدائي قد بني على اساس وجود اللجنة المركزية ، وان الغاءها في هذه الظروف سيؤدي الى الكثير من البلبلة ، ونتيجة لذلك اقر اقتراح وسط من نقطتين : تقول الاولى بان اللجنة التنفيذية تحل محل اللجنة المركزية في توقيع الاتفاقيات ، وتعطي النقطة الثانية اللجنة التنفيذية الحق في تحديد واعلان موعد حل اللجنة المركزية .

النشاط العسكري

في مواجهة الهجمة التآمرية التي يقودها النظام الاردني ضد حركة المقاومة ، برز بوضوح خلال الشهرين الماضيين (حزيران وتموز) اصرار العمل الفدائي على اثبات وجوده العسكري . فقام باكثر من عملية ناجحة ، وبشكل خاص داخل الاراضي المحتلة . وقد كانت صورة الوضع العسكري خلال هذين الشهرين كما يلي*:

غزة : سجل الفدائيون في غزة اعلى نسبة من

---

* ان ما ينشر هنا عن النشاط العسكري لحركة المقاومة الفلسطينية يعتمد فقط على ما تنقله وكالات الانباء وما تنشره اوسع الصحف العربية انتشارا . والقصد منه مراقبة ما تتعمد هذه الصحف ايصاله الى المواطن العربي . مع ملاحظة ان هذا الذي ينشر لا يتطابق مع ما يعلنه الناطق الاسرائيلي ، كذلك فهو لا يتطابق مع ما تعلنه المنظمات الفدائية . وقد قدرت صحيفة عال همشمار الاسرائيلية (٧١/٧/٣٠) العمليات الفدائية في حزيران وتموز ٧١ بـ ٢٦٥ حادثة .